رأي القدس

ترقب فلسطيني

■ توقفت الاحتفالات التي سادت الضفة الغربية وقطاع غزة بمناسبة توقيع اتفاق المصالحة الفلسطيني في مكة، وبدأ الفلسطينيون ينتظرون تطبيق هذا الاتفاق على الارض من خلال الانتهاء من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

السيد نبيل عمرو المستشار الاعلامي للرئيس محمود عباس قال ان هذا التشكيل يمكن ان يتم خلال اسبوع، بعد ان تم الاتفاق على خطوطه العريضة، وتوزيع الحقائب، والانتهاء من معضلة كتاب التكليف اثناء اجتماعات مكة المكرمة.

الحكومات العربية رحبت بالاتفاق، وكان لافتاً ان سورية والكويت آخر المرحبين، ولكن الولايات المتحدة ما زالت تدرس تفاصيله، بينما قال ايهود اولمرت رئيس الوزراء الاسرائيلي انه لا يؤيده ولا يعارضه، ويرى انه لم يلب شروط اللجنة الرباعية للسلام.

العامل الحاسم في هذا الاتفاق هو اقتناع واشنطن بضرورة رفع الحصار المالي المفروض على الفلسطينيين منذ عشرة اشهر، وعدم رفضها المطلق له، يوحي بان هناك املا في تراجعها عن قرار الحصار هذا، وان كان املاً ضعيفاً.

شروط اللجنة الرباعية التي يمكن ان تستخدمها كل من واشنطن وتل ابيب للابقاء على الحصار تتلخص في ضرورة اعتراف حركة «حماس» بالدولة العبرية ونبذ العنف او الارهاب، والالتزام بالاتفاقات الدولية.

خطاب التكليف للحكومة الذي اصدره السيد عباس وقرأه مستشاره الاعلامي اثناء حفل التوقيع على الاتفاق لم يتضمن اي التزام بالاتفاقات التي وقعتها السلطة مع اسرائيل، وكل ما فعلته «حماس» هو «احترام» هذه الاتفاقات.

الدكتور احمد يوسف المستشار السياسي لرئيس الوزراء اسماعيل هنية قال ان اتفاق مكة لا يتضمن اي اعتراف، وان حركته لن تغير رأيها تجاه هذه المسألة، مهما تعاظمت الضغوط عليها من هذه الجهة او تلك.

الاسبوع الحالي سيكون حاسماً بكل المقاييس، فعلى الصعيد الداخلي الفلسطيني من المفترض ان تسير مسألة تشكيل الحكومة بسهولة ويسر، حيث سيعين كل طرف مرشحيه، بعد الاتفاق على توزيع الحقائب الوزارية بين الفصيلين الكبيرين. ولكن من غير المستبعد ان تظهر خلافات جديدة غير متوقعة، كأن يرفض الرئيس عباس احد الرجلين اللذين رشحتهما حماس لوزارة الداخلية، ومن بينهما اللواء حمودة جروان الضابط السابق في الامن الوقائي، او ان يرشح السيد عباس اللواء محمد دحلان نائبا لرئيس الوزراء.

اما على الصعيد الخارجي فان الاختبار الحقيقي سيأتي عندما تتشكل هذه الحكومة رسميا من خلال ردود الفعل الامريكية والاسرائيلية على هذه الخطوة.

فهناك اربعون وزيراً ونائباً من حركة حماس في السجون الاسرائيلية، ومن المفترض ان يتم اطلاق سراح هؤلاء فورا لان بقاءهم يظل دون اي معنى، طالما ان حركتهم تترأس الحكومة الجديدة، اما الامر الثاني فهو رفع الولايات المتحدة لحصارها المالي.

الفلسطينيون متفائلون برفع الحصار ومصدر هذا التفاؤل يعود الى العلاقات الاستراتيجية القائمة بين المملكة العربية السعودية راعية هذا الاتفاق وبين الولايات المتحدة الامريكية. وهناك من يذهب الى القول بان السعودية، والامير بندر بن سلطان امين عام مجلس الامن القومي مهندس الاتفاق، ما كانت تستضيف اللقاء لولا تنسيقها مع الادارة الامريكية بشكل مسبق حول كل بند فيه.

المأمول ان يكون هذا التفاؤل في محله، وان ينعكس هذا الاتفاق برداً وسلاماً على الفلسطينيين، ويكون مقدمة لتعويضهم عن معاناتهم طوال الاشهر السابقة تحت الحصار المالي، خاصة ان راعيته، اي السعودية، تعهدت حسب اقوال بعض المسؤولين الفلسطينيين، بتقديم مليار دولار كمساعدات مالية.

النهضة العربية المغدورة بالحروب الأهلية أخيراً!

مطاع صفدي *

■ ليس هناك دولة عربية واحدة يمكن وصفها بالدولة السوية المستقرة. كما لو كانت جميعها صارت في حكم المؤقتة، أو أنها تمر في مرحلة انتقال، أو أن شعوبها لا تجد فيها نهاية تطورها السياسي بل الإنساني. لا تتأتى هذه الحالة فحسب من كون المجتمع قد سبق الدولة، وتجاوزها في تطلعاته إلى بنى دولية أكثر تقدماً وقدرة على تلبية حاجاته الحيوية. إن الدولة العربية منذ أن ولدت، نمت على إيقاع مضطرب من عدم الاستقرار. قليلاً ما بارحت شكل السلطة الفوقية المفروضة بفعل أسباب كثيرة، ليست الرقابة الأجنبية إلا واحداً من عواملها السلبية الرئيسية. وهناك منها ذلك العامل الأقوى والمسيطر في شتى مراحل التطورات الذاتية لشكل السلطة العربية. إنه واقع التصادم المتفاقم مع الإرادة العامة. إذ لم تستطع الدولة العربية أن تتحرر أبداً من طابعها الأخصوصي. الأمر الذي يجعلها في وضع التناقض مع الشرط الأساسي لمفهوم الدولة، وهو كونها تعبيراً عن سلطة الكل. ذلك الشرط الذي يؤسس لمشروعيتها قبل أية صلاحة قانونية أخرى.

إذا قيل ان الدولة المكتسبة لمشروعيتها إنما هي رأس الهرم الاجتماعي، المحمول على كتفيه، فإن هذا التوصيف لا ينطبق إلا نقيضه على حال الدولة العربية. وهي كونها الرأس المقطوع عن جسده. ما يعني تولد هذا الوضع الشاذ الاستثنائي في تاريخ الفكر السياسي، كأن تكون الدولة هي الرأس الذي يفكر لذاته، وأن المجتمع تحته هو مجرد جسد مشتت الأعضاء، فاقداً للوحدة العصبية المنظمة لإرادته وأفعاله. يخضع لمبدأ البعثرة عينه الذي يتحكم في الوطن العربي ككل عبر تشكيلاته القطرية المتنافرة. هنالك القُطر الصدفة، كما هنالك الدولة الصدفة. وما يفهم من هذا أن العبثية وحدها هي صانعة الخارطتين الجيوالسياسية والمجتمعية للحاضر العربي.

والعبثية هنا لا تعني فلسفياً، سوى غياب المشروع الإنساني من حاصل الناتج المدني، مادياً تاريخياً، لشعب من الشعوب. وقد يُعبر عن هذا تداولياً، أن الشعب يرفض أن يرى نفسه في مجتمعه الراهن، يتأبّى أن تكون الدولة القائمة هي دولته. إنه اغتراب الشعب عن التكوينات التي يُحشر بها. إنه لا يرى ذاته فيما يقال ويُصنع باسمه. الشعب ليس صانع مجتمعه، ولا هو الباني لدولته. وبالتالي يناضل الشعب كيما يبرئ اسمه ذاك من قاموس كل الأسماء الفاسدة التي تطبع كل شيء من حوله، وتغزوه في داره وأهله، وتخترقه هو عينه كل لحظة، كجسد وكائن وذات.

لكن (هذا) الشعب نفسه لا يكاد يتعرف سواء إلى مبناه أو معناه. فما هو من صنف المبنى، لا يشيد بتصوراته أو اختياره. وما هو من مستوى المعنى، فالشعب لم يعد يعرف من هو حقاً، ومن يكون، وما سوف يصير إليه. وفي زحمة الهويات التي تُلقى عليه من مرحلة إلى أخرى، يوشك الشعب، وسط حصار المرايا ـ الهوايا أن يضل أو يذكر صورته، إن كانت تعكس وجهاً له، أو قناعاً آخر لا يعرف من صنعه وألقاه على سحنته كبديل عن سابق أو لاحق به.

فقدان المشروع الإنساني من حياة الأمم، ينقلها إلى عصر بدايات الخليقة أو نهايتها. فما معنى أن يوجد العرب اليوم وهم يجبرون حتى على إنكار اسمهم؟ وما معنى أن تكون لهم حضارة اليوم، وهم يقتتلون في غابة أو أخرى، تُخترع لهم، ويُدفعون إليها كيما يتشتتوا في غياهبها، طاردين مطاردين، كفرائس مشاعة لبعضهم بعضاً.

ما يفيد القول أن ثلاثة إلى خمسة أقوام عربية أمست تتعايش مع اقتتالات الأهل والأبناء والجيران، وأن ما تبقى من أقوام الأمة تتقلّب على وهج هواجس حروب باردة راهنة، كمقدمة أو تمرين للجحيم القادم الذي تناديه بكل جوارحها كأنه النعيم المقيم. كذلك لم يعد من الجائز التكلم عن مشروع نهضوي مغدور دائماً، ولا حتى عن مشروع آخر مأمول بل موهوم، بل عن مجرد بقاء عضوي خام، بل حيواني؛ إنها حالة الانهيار إلى درجة الصفر من الفكر؛ وذلك حين يصبح التخلي المتبادل عن المشروع الإنساني بين كل من نخبة المجتمع وعامته، أشبه بذاكرة متحفية هرمة، ومنسية من أصحابها أنفسهم. فالإشكالية ليست في فشل النهضة، ولكن في إنكار الفشل والتقوقع بين أطلاله.

ومع ذلك يقال ان الأمم لا تيأس، لأنها إن يئست كفّت عن كونها أمماً، بل قطعاناً ممن كانوا بشراً. فاليأس قد يكون مقبولاً على مستوى الأفراد، أما الجماعات الأممية فإن يأسها هو إعلان زوالها. ومن سوف يعلن زوالها لن يكون أحداً منها، بل هو التاريخ الذي أنتجها ثم شيّعها إلى متاحفه، عندما لم تعد قادرة على إثبات انتمائها إلى أرومته، إلى حضاراته. عندما عجزت عن الدفاع عن عضويتها في ناديه؛ ثم أمست متسكعة على عتبات أبوابه.

ليست صناعة نهضة هبةً علوية، ولا صدفة تاريخية. فهي لا تولد ولا تنمو الا ضداً على معيقاتها. والفعل النهضوي هو الكاشف لضده، والمحدد لمعالمه وسلبياتها، والمبدع لأسلحة مكافحتها. فإذا ما أخطأ الهدف في واحدة من وظائفه الثلاث هذه أو أكثر، يتساقط في الالتباس مع الظاهرة الانحطاطية، يصير إلى أحد أقنعتها في لعبة التضليل والتخفي التي تبرع بها باعتبارها تؤلف أهم خط دفاع أخير لبقاء الانحطاط سارياً حتى تحت جلد نهضة فارغة من مضمونها الأصلي.

الحاضر العربي هو زمن المآتم لآمال حاضر سابق صار ماضياً إلى غير رجعة. فقد أمسى (عصر النهضة) بعد إحباط ترميزاته، ممنوعاً حتى من مثول أطيافه في أوقات الناس. لا يمسّ شيئاً من آليات حياتهم اليومية. باتوا مأخوذين، باللاوعي أو الاختيار، بغرائز البقاء الخام. فإن حرمان الجماعة الإنسانية من شرطها الوجودي في أمنها الخاص، يجعلها تبرر انسحابها من أبسط أعباء الشأن العام. فكيف لا يفقد الأمن القومي مفهومه التلقائي بعد أن فقد فعاليته مع تفريخ الهزائم في خارطته الجغرافية هنا أو هناك. ذلك أن المشهدية الراهنة (للأمة)، هي أنها، بعد أن تمّ تعجيزها في الدفاع عن حقها الإنساني في النهضة، في إيقاد شعلة التنوير فوق أكداس أحطابها، فقد حكمت على ذاتها بالقهقرى إلى ما دون خطوط الحماية لمجرد أمنها العضوي، وليس فحسب لمجرد وجودها الثقافي أو التاريخي.

باتت الراهنية الأمنية محاصرة بين الغزو الأجنبي خارجياً. والغزو الداخلي أهلوياً. ثبات هذه الراهنية البائسة يفرغ كل تطلع نهضوي من جدارته الإنسانية. فإنه، بين أولوية الأمن العضوي أو الأمن النهضوي بالتنوير العقلاني، ليس ثمة اختيار حر بإرادة المجتمع المحبط، وإنما هناك فحسب أمر الضرورة العمياء لأكثر واقعيات الواقع المداهم فجاعة وعتواً، وهي فقدان المجتمع المهزوم لإرادة المقاومة.

فما يبعث على اضطراب المجتمع في مواجهة المحن، ليست هي فظاعة المحن في حد ذاتها، بقدر ما هي نتيجة الأحكام الانفعالية التي يطلقها الرأي العام عليها.

النهضوي هو المقاوم للانحطاطي، ولا يكون الأول الا بعلة الثاني. لكن أتعس انحطاطي هو أن يبقى علّة لذاته فقط، بحيث يغدو فعل النهوض كطريقة أخرى في ممارسة الانحطاط ، عينه. ليس ثمة جدلية ما بين الحدين، بالرغم من أنه لا يمكن فهم النهضة أو توقعها إلا كحالة تمرد على واقع سابق لها، حامل لتوصيف الانحطاط. وهذا التوصيف لا يحدد معالم موضوعية إلا بما يكشفه الفعل النهضوي. من هنا، النهضوي هو حكم قيمة، بينما الانحطاطي هو حكم وجود. ومع هذا يحتاج الانحطاطي إلى النهضوي كيما يفوز باسمه ذاك، ومانعاً من تحققه في الآن عينه.

أهم ما أنتجته دولة الاستقلال هو أنها بعد أن عجزت عن مكافحة الانحطاط أمست هي حارسته الأخطر. فكان عليها أن تدير عملية إجهاض التقدم نحو المجتمع المدني بخاصة؛ مع إصرارها على جعل القمع بمثابة المؤسسة المركزية لكيانها؛ فالمجتمع المكبوت قمعياً لن يعرف نمواً طبيعياً، ولن ينعم بعلاقات سوية بين مكوناته. لن يتعامل مع الدولة التي تستلبه كرامته الإنسانية في عين ذاته، باستلابه لأبسط حقوقه في الحرية والعدالة، لن يتعامل معها إلا كخصم مستبد لا فكاك منه إلا بوسائل العنف عينها التي تحتكرها. لكن دولة القمع والفساد انتصرت على كل صيغة تغيير تطلعت نحوها النخب الموصوفة بالريادة والوعي. وبذلك يتحول المجتمع إلى خزان من القهر السياسي المتغذي من بقية آفات الحرمان والفقر والتهميش الموروثة. وصولاً إلى تلك الحالة من الاستعصاء الكينوني الذي يحول كل الحلول الممكنة إلى مشكلات جديدة تضاف إلى سابقاتها المزمنة. تلك هي العدّة الكاملة لثقافة الحروب الأهلية اليوم أو غداً.

مجتمع القهر هو المجتمع الذي لم يفقد مشروعه النهضوي فحسب، بل غدا محروماً من مشروعه الإنساني. يصير إلى بركان حقيقي بانتظار ذلك الصاعق الجيولوجي الذي يفجره هو وأرضه، وطنه معه. ولقد وفرت العولمة المتوحشة هذه الصواعق التي تدمر الشعوب، من جذورها الجيولوجية. والبوشية شكلت أعلى صناعة نظامية متفوقة حتماً – لأنها أمريكية! –، لإنتاج هذه الصواعق الشيطانية. فليست هي صناعة عولية بوشية للتصدير الإجباري فقط، بل للاستيراد الخبيث من قبل النفايات (القيادية) المحلية، المتبقية من، أو الرائدة لعصر انحطاط عربي وإنساني معاصر.

* مفكر عربي مقيم في باريس

السعودية: قمع اصحاب العرائض

د. مضاوي الرشيد *

■ يقف اصلاحيو السعودية في الداخل على مفترق طرق، فمنذ ان انتشرت حمى الاصلاح وشعاراته في السنوات الخمس الاخيرة نراهم لم يكفوا عن كتابة العرائض والبيانات التي تستجدي القيادة من اجل تقنين الاستبداد والشمولية المطلقة عن طريق المطالبة بانتخابات شاملة وتشجيع المؤسسات المدنية واصلاح القضاء وتوسيع المشاركة الشعبية. أتت هذه المطالب على خلفية اقتصادية وثروة نفطية او بالاصح طفرة آنية ربما تكون مؤقتة. ساعدت هذه الثروة القيادة على امتصاص الكثير من الغليان في صفوف المثقفين والنخب الاكاديمية ولكن لم تسكت الاصوات المطالبة بالاصلاح نهائياً. آخر هذه الاصوات كان مجموعة من المحامين والمثقفين والناشطين الذين طالبوا مرة ثانية بتعجيل عملية الاصلاح الداخلي. واجهت القيادة هؤلاء بالاعتقال وهو اسلوب معتاد تلجأ اليه كلما ظهر صوت يستجدي القيادة وينادشها تهذيب اسلوبها الاقصائي وممارساتها القمعية. اتهمت القيادة هؤلاء بتهم كبيرة منها التغرير بالشباب وتمويل الارهاب وان ثبتت هذه التهم فهي بلا شك ستؤدي الى مصير مجهول ينتظر الاصلاحيين المعتقلين منذ اكثر من اسبوع.

ورغم مطالبة لجان حقوق الانسان الداخلية والخارجية بالافراج عن المعتقلين الا ان القيادة السعودية تلتزم الصمت كالعادة. اختفى هؤلاء بين ليلة وضحاها وتم توقف الاتصال بينهم وبين ذويهم واهلهم ومنعوا من مقابلة المحامين حسب ما نقله بعض ابنائهم واخوتهم للعالم من خلال احدى القنوات الفضائية العربية الموجودة في لندن.

اعتمد النظام السعودي منذ زمن سياسة ارهاب المثقفين وهم وحدهم القادرون على صياغة رؤية سياسية جديدة تنتشل المملكة من بدائية نظامها السياسي الحالي وممارساتها التسلطية التي تحتكرها اجهزة امنية واستخباراتية متعددة وممولة من مجموعة من الامراء الناشطين في مجال القمع والمتخصصين بفنه واسراره التي توفره لهم امكانيات مادية كبيرة وتكنولوجيا عصرية متطورة.

لا يقبل النظام السعودي بأي رؤية مهما كانت موالية ولا يتقبل اي حراك اجتماعي او ثقافي الا اذا كان يصب في مصلحته الضيقة. جميع العرائض التي قدمت لهذه القيادة تعتمد اسلوب الولاء والسمع والطاعة ولكنها تحاول ان تستغل الحيز الضيق المتوفر لها في الداخل لتطرح رؤية مستقبلية وتتصدر القيادة السعودية مركز المحور الرئيسي اذ ان الاصلاحيين ما زالوا يذكرون في عرائضهم ان الاصلاح المنشود يعتمد اولا واخيرا على السلطة الحالية ولكنهم يطالبون بتطويرها بعض الشيء حتى تصبح اكثر قبولا وتحضرا مما هي عليه الان.

تحجر القيادة في ردود فعلها على عرائض الاصلاح وحملات الاعتقال المتوالية والمتكررة والتي تقوم بها الاجهزة المكلفة بالوضع الداخلي تلفت النظر الى ازدواجية سعودية تعيشها المملكة منذ تولي الملك عبد الله الحكم في صيف 2005. لقد انيطت بالملك عبد الله مهمة الترويج للمملكة في السوق الاقليمي والعالمي على انها دولة لها ثقلها ورمزيتها في التأثير على حرائق المنطقة العربية من لبنان الى فلسطين مرورا بالعراق. وما مؤتمر المصالحة في مكة حيث اجتمعت الفصائل الفلسطينية المتناحرة الا تكريسا للدور الذي تطمح اليه القيادة السعودية المتمثلة بالملك.

ولكن نرى ان الشأن السعودي الداخلي قد افلت من يد الملك لانه حقيقية يحملها وزير آخر له السلطة المطلقة في التعامل مع الوضع الداخلي وغليانه حسبما يشاء.

هذه الازدواجية السعودية اوجدت الوضع الحالي حيث نرى اعلاما يروج للانجازات السعودية الرسمية على الجبهات الخارجية وتدني الوضع الداخلي الى اقصى درجاته من حيث تهلهل الاجهزة القضائية واختلال الامن الاجتماعي وتفشي الاعتقال التعسفي وارهاب المواطنين بوسائل بدائية وقمعية متعددة الوجوه.

اثبت الملك عبد الله ان فترة حكمه ما هي الا مرحلة انتقالية حيث اصبح واجهة للمملكة، والدور المطلوب منها عربيا وامريكيا وظل الوضع الداخلي وادارته تحت سيطرة من يحضر نفسه في المستقبل ليفتح صفحة جديدة ربما تكون اكثر سوداوية وقمعية مما هو حاصل الان. الشرخ الواضح في القيادة السعودية اضطر ملك المرحلة الانتقالية ان يخرج عن صمته وينفي ما يسمى بالشائعات عن وجود اختلاف بين اعضاء الاسرة الحاكمة وهو خروج لا يمكن الا ان يفسر وكأنه اعتراف واضح بوجود مثل هذه الاختلافات.

وقد تصل القيادة السعودية الى نتيجة واضحة وهي ان الانبهار الاعلامي بانجازات السعودية على الجبهة الفلسطينية لن يطغي على الوضع الداخلي المتأزم واطفاء حرائق فلسطين لن يكون بديلا عن اطفاء حرائق استراحات جدة والرياض حيث يجتمع الاصلاحيون ويبلورون رؤية مستقبلية. وليس من المستغرب ان يستغل النظام انجازه في المحيط العربي الفلسطيني كتغطية اعلامية على فشله التام في التعاطي مع مستقبل النظام على الصعيد الداخلي. وان ساعدت الطفرة النفطية الآنية هذا النظام على اطفاء حرائق الخارج الا انها لم تفلح في اخماد اصوات الاصلاح في الداخل.

سيظل مثقفو السعودية يحلمون باستجابة القيادة لعرائضهم ولهم الحق في ذلك اذ ما اضيق العيش لولا فسحة الامل ولكنهم سيصلون الى نتيجة واحدة وهي استحالة تلبية مطالبهم في ظل الازدواجية السياسية الحالية حيث يتعايش ملك المرحلة الانتقالية مع شريحة ملوك المستقبل. هذه الشريحة المنتظرة بفارغ الصبر للانقضاض على رأس الهرم ستكون عقبة في وجه الاصلاح الحقيقي كما هي تفعل اليوم.

الشريحة المنتظرة متمرسة في اساليب القمع الداخلي من خلال تجربة حقيقية مارستها منذ اكثر من اربعة عقود حتى اصبح اسمها ملتصقا بالقمع تارة تحت ذريعة محاربة الارهاب وتارة تحت ذريعة اخماد الفتن.

بعد اعتقال الاصلاحيين سيجد المواطن نفسه امام خيارين اولا خيار الصمت المطبق وهذا ما سيزيد من معاناة الكثيرين او خيار العنف المفضوح. قمع الاصلاحيين يؤدي الى نتيجة واحدة وهي انتصار خيار العنف. لقد وضعت القيادة السعودية الشعب امام هذا الواقع المرير وان كان مصير المسالم الموقع على عريضة هو الاعتقال او التغييب عن طريق الحجر على الفكر والمبادرة فسنجد ان شريحة كبيرة قد تلجأ الى اساليب اكثر تطرفا وعلنية.

لقد خلط النظام السعودي الاوراق وساوى بين المطالبة السلمية والعنف عندما اعتقل مجموعة الاصلاحيين واتهمهم بالارهاب. وقد فتح هذا النظام على نفسه ابوابا لن يستطيع ان يغلقها بسهولة خاصة عندما تستولي الشريحة المنتظرة على عرش البلاد. عندها ستكون المواجهة مفتوحة بين النظام وليس فقط مثقفيه بل مع شرائح اكبر بكثير من النخب الثقافية.

النظام السعودي هو نظام اقلية من الامراء والتكنوقراط يساعده طيف من علماء الدين مهمتهم ليس فقط شرعنة القمع بل ايضا تطبيق الاحكام الجائرة على المعتقلين.

وان خرج المعتقلون من زنزاناتهم نتيجة مكارم ملكية كما حصل مع مجموعة اصلاحية سابقة الا ان هذا سيكرس نظرة المجتمع للطاقم الحاكم كطائفة خارجة عن القانون بل هي فوق القانون وهي القانون نفسه.

لن يطفىء النفط حرائق الداخل السعودي بل هو كفيل باشعالها. الكل يعلم ان الغليان الداخلي لا يحصل في مجتمعات معدومة وفقيرة بل يحصل في زمن الطفرات الاقتصادية ومن يطالب بالاصلاح والتغيير ليس المعدوم المنهمك بتدبير لقمة العيش بل هو الذي يعيش رخاء يجعله يفكر بحقوق مسلوبة ومشاركة سياسية ممنوعة.

التغييرات العالمية السياسية والهزات الفكرية تحصل فقط في مجتمعات تنعم بشيء من الرخاء هذا الرخاء يولد حالة غليان يصعب على اكثر الانظمة القمعية احتواؤه والسيطرة عليه. لذلك ليس من المستغرب ان تتعالى اصوات الاصلاح في بلد كالسعودية وهو اليوم يمر بمرحلة آنية من الطفرة. لكن هذه الطفرة عمقت الهوة بين اطياف المجتمع والكل يحاول ان يناله نصيب منها بطرق شرعية عادلة وطالما ظل نظام الاقلية السعودي مستأثرا بحصة الاسد من الثروة ومتربعا على مقاليد السياسة سيظل المجتمع متململا ومضطربا وسيحاول الكثير دخول حلبة المصارعة مع النظام في سبيل توسيع الحلقة المغلقة ليس عن طريق الاتوات وزيادة المعاشات بل عن طريق خلق مؤسسات تضمن العدالة الاجتماعية والشورى الحقيقية والمشاركة السياسية الفعالة. لن يستطيع النظام السعودي بازدواجيته الحالية ان يستمر في غطرسته ساعة يشتري الضمائر وساعة يعتقل الاصلاحيين في الداخل ويحارب من هو في الخارج دون ان يدفع ثمنا باهظا. وقمع اصحاب العرائض هو بداية تفتح الباب على مصراعيه لمواجهة قد لا ينجو منها النظام نفسه.

* كاتبة واكاديمية من الجزيرة العربية

طهران تراهن على «خريف» بوش!

محمد صادق الحسيني

■ تبدو الاجواء والفضاءات ثقيلة من حول ايران والسماء مبلدة من فوقها والتقديرات والتحليلات ملتبسة حول الاتجاه الذي يمكن ان تسير عليه الامور بينها وبين الادارة الامريكية التي يبدو انها اخذت طريق واسلوب الكمين لايران والترصد لها من بغداد الى بيروت.

لكن ايران بالمقابل التي عرف عنها «حيوية» المناورة والقدرة على الافلات من «الافخاخ» لا تبدو انها تنزع او ميالة لخوض المجابهة مع خصمها اللدود في اية ساحة من ساحات «تقاسم النفوذ» بل ان استراتيجيتها العامة لا تزال تفادي الوقيعة في مناخات وشباك الالغام المنصوبة لها ديبلوماسيا او امنيا او حتى اعلاميا ودعائيا مكتفية حتى الاعلان بسياسة تبيان وتوضيح المبادىء العامة في الرد والقدرة على الردع الاستراتيجي.

منذ مشاركتها في مؤتمر شانغهاي للتعاون الامني والتقارير المتسربة عن لقاء القمة التاريخي الذي جمع وقتها بين الرئيس احمدي وكل من الزعيم الروسي والزعيم الصيني تشير الى ان ثمة توافقات استراتيجية حصلت هناك جوهرها ان لا يسمح البلدان العضوان في مجلس الامن الدولي وصاحبا حق الفيتو بدفع الامور بين واشنطن وطهران الى المجابهة او ما يشبه سيناريو العراق باي ثمن كان، مقابل ان تضمن ايران للبلدين مصالحهما الاستراتيجية في ايران في مجال الطاقة والتسلح ومعركة مواجهة النفوذ الامريكي في منطقة الخليج.

زيارة علي لاريجاني الاخيرة الى بكين بعد صدور العقوبات المخففة على بلاده والتي لا تزال تحت «سيطرة» تحفظات الدولتين الكبريين، وزيارة علي اكبر ولايتي قبل ايام الى موسكو هذه المرة مبعوثا من اعلى موقع صانع قرار في طهران الى موسكو قرأها المراقبون المطلعون هنا في طهران على انها زيارتان اريد من خلالهما تكريس ما اتفق عليه في مؤتمر شنغهاي.

من المعلوم ان الصين وروسيا تسعيان الى الحد من النفوذ الامريكي المتزايد في القارة الاسيوية والتوسع والتمدد الامريكي العسكري والامني خليجيا من خلال «استخدام» كل من دمشق وطهران «حليفين» محتملين في اي مواجهة كبرى قد تحصل في السنوات المقبلة التي تستعد لها القوتان العظميان سواء منهما تلك الرغبة للعودة بقوة الى المسرح الدولي او تلك الطامحة باخذ موقعها الطبيعي في موازين القوى العالمية طبعا لقدراتها الاقتصادية المتنامية.

لا شك انه في العراق كما في لبنان كما في فلسطين كما في افغانستان بات اشبه من المؤكد بان ثمة تحالفات اقليمية ودولية آخذة بالتشكل بناء على معايير جديدة وتاليا ثمة اصطفافات جديدة آخذة بالبروز والتبلور.

ويمكن القطع هنا بان طهران باتت رقما صعبا في اي حل مستقبلي لهذه الملفات سواء من خلال موقع ونفوذ ايران الذاتي او من خلال تحالفها الذي لا ينفك يتنامى مع سورية رغم كل الكلام المتزايد عن محاولات الغرب لفك عرى هذا التحالف واحتواء دمشق لصالح تسويات او اغراءات «شرق اوسطية» جديدة!

التصعيد الامريكي ضد ايران في العراق ومحاولة تصيد ديبلوماسييها او رجالها الامنيين او غير الامنيين يأتي بنظر العارفين ببعض بواطن الامور هنا في اطار «جس نبض» ميزان القوى الايراني الداخلي ان كان ذاهبا نحو المساومة والتسويات الجزئية والصفقات المنفردة ام الى انتظار «خريف» الهروب الامريكي الكبير من العراق واحتمال المواجهة او الصفقة الشاملة على كل الملفات بين الطرفين.

الخطاب الاخير لمرشد الثورة الاسلامية الايرانية الحازم والقوي والذي حمل تحذيرات شديدة اللهجة للامريكيين بالضرب في كل انحاء العالم في حال تعرضت طهران لاي هجوم او اعتداء، قطع الشك باليقين بان القيادة الايرانية ليست بصدد التفاوض على العراق وحده كما انها ليست بصدد تقديم «تنازلات» مجانية لاحد، وبالتالي فانها تفضل حلول موعد «خريف» العصر الامريكي في المنطقة!

لا احد يستطيع التأكيد منذ الآن اي الخيارين ستختار امريكا في التعامل مع اصرار طهران على عدم «الانحناء» الاستراتيجي، لكنه لا احد يستطيع التكهن ايضا بعدد «الانحناءات» التكتيكية التي ستضطر طهران اليها في التعامل مع سياسة المطاردة الامريكية لها في اكثر من ساحة لا سيما في ساحة العراق وبالتالي متى يمكن ان تقع في «المصيدة» او انها ستنجو منها كما افلحت حتى الآن.

لكن القدر المتيقن من الامور هو ان امريكا تبدو وكأنها فقدت «هيبتها» التي استطاعت فرضها على المجتمع الدولي والاقليمي الى ما قبل انتخابات الكونغرس النصفية الاخيرة، وان المقاومة العراقية افلحت في انزال مستوى «الهيبة» المذكورة الى الحضيض في الاشهر الثلاثة الاخيرة لا سيما في شهر سقوط الهليوكوبترات اي شباط (فبراير) الحالي.

ان العراق الذي اعتبره الكثير من المؤرخين القدامى بمثابة «صرة العالم» يبدو وكأنه ذاهب باتجاه ان يلعب دورا حاسما في معارك اعادة صوغ الاستراتيجيات الدولية والاقليمية، ومعركة طهران ـ واشنطن الباردة باتت رهن بسخونة تحولات المرحلة المقبلة!

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 723152(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 723152
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364